



Distr.: General
16 September 2024
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة السادسة عشرة

الرياض، المملكة العربية السعودية، 2-13 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 6(ج) من جدول الأعمال المؤقت

البرنامج والميزانية

تقرير مكتب التقييم

تقرير مكتب التقييم

مذكرة من الأمانة

موجز

بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) في عام 2014 بهدف تعزيز مصداقية ومساءلة الأمانة والآلية العالمية على الصعيد الخارجي وتحسين ثقافة التعلم الداخلية لديهما.

وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت في إطار الاتفاقية وصدر بها تكليف خلال فترة السنوات الثلاث 2022-2024. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وعلاوة على ذلك، تعرض هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم التابع للاتفاقية خلال فترة السنتين 2025-2026.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	6-1	أولاً - مقدمة.....
3	9-7	ثانياً - التعليقات المنبثقة من المراجعة الداخلية لوظيفة التقييم.....
4	37-10	ثالثاً - تقييمات الاتفاقية في الفترة 2022-2024.....
4	12-11	ألف - تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 (تموز/يوليه 2024).....
5	15-13	باء - التقييم الخارجي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (حزيران/يونيه 2024).....
5	22-16	جيم - تقييم خطة العمل المتعلقة بالتنوع الاجتماعي (كانون الثاني/يناير 2024).....
7	27-23	دال - تقييم برنامج الأرض من أجل الحياة (تشرين الأول/أكتوبر 2023).....
8	33-28	هاء - الاستعراض المستقل لمعجّل الجدار الأخضر العظيم (شباط/فبراير 2023).....
9	37-34	واو - استقصاء آراء المشاركين: الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه 2022).....
10	60-38	رابعاً - متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....
14	63-61	خامساً - مكتب التقييم: برنامج العمل للفترة 2025-2026.....
15	65-64	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات.....

أولاً - مقدمة

1- تمشياً مع التوجيهات العامة الواردة في أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم⁽¹⁾، تستخدم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) والآلية العالمية التقييمات بهدف '1' العمل بطريقة منهجية وموضوعية قدر الإمكان على تحديد أهمية أنشطتهما وكفاءتهما وفعاليتها وأثرها مقارنة بأهدافها؛ '2' تمكين الأمانة والآلية العالمية فضلاً عن الأطراف من التفكير على نحو منهجي بغية زيادة فعالية برامجها الرئيسية بتغيير محتواها، وعند الاقتضاء استعراض أهدافها.

2- وبدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية في عام 2014 بهدف تعزيز مصداقية ومساءلة الأمانة والآلية العالمية على الصعيد الخارجي وتحسين ثقافة التعلم الداخلية لديهما. ويُعد التقييمات عادةً مقيّمون فنيون مستقلون ويخطط لها ويشرف عليها مكتب التقييم التابع للاتفاقية. ويتخذ هذا المكتب أيضاً الترتيبات اللازمة لتقاسم المعارف المستقاة من نتائج التقييم ويتابع تنفيذ التوصيات المنبثقة منه.

3- ويمكن للأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين الاطلاع بحرية على تقارير التقييم وردود الإدارة ذات الصلة عن طريق الصفحة الشبكية الخاصة بمكتب التقييم التابع للاتفاقية. وتُعرض هذه التقارير والردود في اجتماعات مؤتمر الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالبرنامج والميزانية وتمثل جانباً هاماً من جوانب إبلاغ الأطراف بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عمل الاتفاقية، باتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج. وتُعرض أيضاً في كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف خطة عمل مكتب التقييم لفترة السنتين المقبلة.

4- ونظر مؤتمر الأطراف، في دورته 15، في التوصيات المنبثقة من التقييمات المستقلة التي أُجريت خلال فترة السنتين 2020-2021، وطلب إلى الأمانة والآلية العالمية استخدام هذه التوصيات في تخطيط وتنفيذ أعمالهما. وأحاط مؤتمر الأطراف علماً أيضاً بخطة عمل مكتب التقييم المقترحة للفترة 2022-2024، وطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته 16 تقريراً عن نتائج التقييمات التي ستُجرى في الفترة 2022-2024 وعن الإجراءات المتخذة لتنفيذ ما لم يُنفذ بعد من التوصيات المنبثقة من التقييمات السابقة، حسب الاقتضاء.

5- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية لتقييمات أنشطة الاتفاقية التي صدر بها تكليف خلال فترة السنوات الثلاث 2022-2024. وتقدم أيضاً معلومات موجزة عن إجراءات متابعة التقييمات السابقة.

6- ووسع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية نطاق مراجعته الداخلية للاتفاقية في عام 2023 ليشمل مسائل شتى منها أداء مكتب التقييم. وتُعرض النتائج الرئيسية لتلك المراجعة في الفصل التالي. وترد أيضاً في برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم لفترة السنتين 2025-2026، الوارد في نهاية هذه الوثيقة.

ثانياً - التعليقات المنبثقة من المراجعة الداخلية لوظيفة التقييم

7- أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعته الداخلية الاعتيادية للاتفاقية للفترة 2020-2022 من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2023. وكان أحد مجالات تركيز المراجعة هو الإبلاغ عن أداء الاتفاقية

(1) انظر الوثيقة ST/SGB/2018/3.

المؤسسي ورصده، وأدرجت أيضاً وظيفة التقييم في هذا المجال بناءً على طلب مكتب التقييم. وفيما يتعلق بهذا الجزء، تلقى فريق المراجعة التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الدعم من شعبة التفتيش والتقييم التابعة لهذا المكتب.

8- وتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره التفصيلي للنتائج المؤقتة كيفية الالتزام في إطار الاتفاقية بممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بوظيفة التقييم. ولاحظ أن معظم العوامل الرئيسية، بما في ذلك التسلسل الإداري لمكتب التقييم و/أو استقلاله، واستخدام معايير التقييم المعترف بها، ونزاهة المقيمين، والإعلان عن تقارير التقييم، والموارد المخصصة لمكتب التقييم، تتماشى إلى حد بعيد مع معايير الأمم المتحدة. وحدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره النهائي جانبيين يحتاجان إلى مزيد من العمل: '1' ينبغي أن تكون لدى الاتفاقية سياسة تقييم شاملة لتوجيه وتوحيد جميع مراحل اختيار التقييمات وتخطيطها وإجرائها؛ '2' ينبغي العمل على النحو الواجب على تسجيل متابعة التقييمات المنجزة وترجمتها إلى تعلم منهجي في إطار المؤسسة⁽²⁾.

9- ووافق الأمين التنفيذي للاتفاقية على نتائج وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويجري اتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

ثالثاً - تقييمات الاتفاقية في الفترة 2022-2024

10- أدار مكتب التقييم التابع للاتفاقية خمسة تقييمات في الفترة 2022-2024. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز مكتب التقييم استقصاءً لمعرفة رضا المشاركين مباشرةً بعد الدورة 15 لمؤتمر الأطراف. وتتضمن الفصول التالية لمحة عامة عن نتائج وتوصيات التقييمات واستقصاء رضا المشاركين، بدءاً بأحدثها، أما التقارير الكاملة فيمكن الاطلاع عليها في الصفحة الشبكية لمكتب التقييم. وتتناول هذه الوثيقة تقييمين من تلك التقييمات بإيجاز فقط نظراً إلى عرضهما بالتفصيل في وثيقتين رسميتين أخريين (تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 والتقييم الخارجي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات).

ألف - تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 (تموز/يوليه 2024)

11- أُجري تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 تحت إشراف الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإشراف على عملية تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 (فريق الإشراف) من شباط/فبراير 2023 إلى حزيران/يونيه 2024. ويستند التقييم إلى ثلاث وثائق رئيسية هي: تقييم مستقل قائم على الأدلة للتقدم المحرز⁽³⁾، وتقرير فريق الإشراف إلى مؤتمر الأطراف الذي يعرض فيه نتائجه وتوصياته، ومقرر صادر عن مؤتمر الأطراف بشأن تعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 خلال الفترة 2025-2030.

12- وينظم فريق الإشراف في تقريره النتائج التي توصل إليها حول 11 مجالاً ذا أولوية، مستنداً إلى النقاط الرئيسية للتقييم المستقل والتعليقات التي قدمتها الأطراف خلال المشاورات التشاركية المعقودة في

(2) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية 036/2023 عن الاتفاقية متاح في: <https://oios.un.org/audit-reports>.

(3) انظر: <https://www.unccd.int/resources/reports/midterm-evaluation-unccd-2018-2030-strategic-framework-independent-assessment>.

تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويقدم التقرير 12 توصية، يقترح العديد منها عناصر ونهجاً يمكن إدراجها في الاستراتيجية المقبلة للاتفاقية. ويرد تقرير فريق الإشراف في الوثيقة ICCD/COP(16)/2.

باء - التقييم الخارجي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (حزيران/يونيه 2024)

13- عملاً بالمقرر 19/م أ-13 والمقرر 21/م أ-15، ستستعرض لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها 16 العمل الذي تضطلع به هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (هيئة التفاعل)، بما في ذلك إنجازاتها العامة، من أجل البت في سير عمل هيئة التفاعل في المستقبل. وبغية تزويد الأطراف بتحليل شامل ومنهجي لعمل هيئة التفاعل في الفترة 2017-2024، صدر تكليف بإجراء تقييم خارجي يتناول أنشطة هيئة التفاعل وإنجازاتها. وشارك في هذا التقييم زهاء مائة شخص أسهموا في تحليله، ونوقش أيضاً في اجتماعات هيئة التفاعل ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا.

14- وخلص التقرير المنبثق من التقييم الخارجي⁽⁴⁾ إلى أن هيئة التفاعل قد حسنت من مصداقية الاتفاقية باعتبارها مرجعاً عالمياً في مجال العلوم والسياسات بشأن التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، غير أنه أشار أيضاً إلى أن هيئة التفاعل لم تصل بعد إلى العمل بكامل طاقتها. ويقدم التقرير سبع توصيات لتحسين وضع هيئة التفاعل، وزيادة تفاعلها مع الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وتعزيز منتجاتها.

15- واستخدم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا تقرير التقييم الخارجي بمثابة معلومات أساسية للنظر في الطريقة الممكنة لسير عمل هيئة التفاعل في المستقبل. ويرد مقترح مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا والمضمون الرئيسي للتقييم الخارجي في الوثيقة ICCD/COP(16)/CST/6.

جيم - تقييم خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي (كانون الثاني/يناير 2024)

16- اعتمد مؤتمر الأطراف، في دورته 13 المعقودة في عام 2017، خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي (خطة العمل) تكمل وترافق تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030. وتضم خطة العمل خمسة أهداف تركز على ما يلي:

- (أ) تعزيز دور النساء باعتبارهن عوامل تغيير من خلال معالجة ما يواجهه من أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛
- (ب) بناء قدرات النساء والفتيات على الحصول على الموارد التي يحتاجنها لتحسين سبل عيشهن، وإدارة الأراضي على نحو مستدام، واكتساب القدرة على تحمل الجفاف؛
- (ج) بناء القدرات التقنية لأصحاب المصلحة المعنيين بالاتفاقية على جميع المستويات لتمكينهم من وضع وتنفيذ خطط وبرامج مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، في مجالات تشمل التدخلات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛
- (د) وضع خط أساس لقضايا النوع الاجتماعي في مجال تدهور الأراضي والتصحر ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف وتحقيقها والإبلاغ عنه واستعراضه بانتظام؛
- (هـ) تعبئة الموارد الكافية لتحقيق هذه الأهداف.

(4) انظر: [https://www.unccd.int/sites/default/files/inline-](https://www.unccd.int/sites/default/files/inline-files/SPI%20external%20assessment%20June%202024.pdf)

[.files/SPI%20external%20assessment%20June%202024.pdf](https://www.unccd.int/sites/default/files/inline-files/SPI%20external%20assessment%20June%202024.pdf)

17- وتؤدي الأطراف، كل حسب نهجه وقدراته وموارده، الدور الرئيسي في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف خطة العمل. وتدعم الأمانة والآلية العالمية الأطراف في هذه الجهود وتتحملان أيضاً المسؤولية عن التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف، ولا سيما الهدف 4 المتعلق برصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه واستعراضه.

18- وأجري تقييم خارجي مستقل لخطة العمل في أيلول/سبتمبر 2023 - شباط/فبراير 2024 بهدف تقييم النتائج المحققة في المجالات ذات الأولوية في خطة العمل، ومن ثم تقديم توجيهات بشأن زيادة تحسين تنفيذها.

19- وتشير نتائج التقييم إلى أن خطة العمل تتيح إرشادات أساسية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ضمن عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030، وتعزز من ثم فعاليته بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مبادرات مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف. وتتماشى خطة العمل جيداً مع نهج وأولويات واحتياجات البلدان والمجتمعات المحلية على أرض الواقع والشركاء الآخرين. وبوجه عام، رأى أصحاب المصلحة أن أنشطة الاتفاقية بشأن '1' الدعم التقني وتنمية القدرات؛ و'2' المنتجات المعرفية والمنشورات؛ و'3' الدعوة والتوعية ومشاركة المرأة، فعالة بوجه خاص في تحقيق أهداف خطة العمل.

20- ورأت أغلبية كبيرة من المجهيين المشاركين في عملية التقييم (ما بين 78 و 92 في المائة) أن خطة العمل قد حسنت قدرتهم على إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات الوطنية/المحلية أو في المشاريع والبرامج، وزادت الالتزام الوطني بالمساواة بين الجنسين، وحسنت فهم المساواة بين الجنسين والوعي بها. وعلى الرغم من ملاحظة ما حدث من زيادة في الوعي وإدماج مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج، لوحظ أيضاً ضعف ترجمة هذه الجهود إلى نتائج عملية في كثير من الأحيان. وأعرب أيضاً عن شواغل تتعلق بتعبئة الموارد، مع التشديد على أهمية مواصلة بذل الجهود وتوفير الموارد لتحقيق أهداف خطة العمل بفعالية.

21- ويقدم التقييم المستقل التوصيات التالية لتعزيز تنفيذ خطة العمل:

(أ) مواصلة تفعيل خطة العمل، بطرق يمكن أن تشمل التخطيط بمزيد من التركيز على التفاصيل، والجمع والتحليل المنهجين للنتائج والدروس المستفادة من الأنشطة التي تسهم في خطة العمل، وتعزيز دور الفريق الداخلي المعني بالشؤون الجنسانية التابع للاتفاقية، وضمان التمويل لوظيفة دائمة واحدة على الأقل لخبير أو خبيرة في مجال النوع الاجتماعي في إطار الاتفاقية؛

(ب) تعزيز رصد مسألة المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها في إطار الاتفاقية على جميع المستويات، وهو ما يمكن أن يشمل زيادة استخدام المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وتحسين القدرة على الإبلاغ ومعالجة القيود المتعلقة بالبيانات، وتعزيز التعلم والوصول إلى أفضل الممارسات في مجالي الرصد والإبلاغ، ووضع نهج لتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين ضمن مخصصات الموارد للأمانة والآلية العالمية؛

(ج) توفير المزيد من الإرشادات الخاصة بالاتفاقية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، التي يمكن أن تشمل وثائق توجيهية لإجراء تحليلات بشأن النوع الاجتماعي في سياق المشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد أثر تدهور الأراضي ومكافحة الجفاف، وأنشطة تجريبية لعرض كيفية ترجمة مبادئ دليل الاتفاقية التقني لدمج "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي

ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" في عملية تنفيذ الاتفاقية⁽⁵⁾ إلى فوائد عملية للنساء والمجتمعات المحلية، ومواصلة تطوير الوحدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي على الإنترنت التي تتناول تكنولوجيات الإدارة المستدامة للأراضي، والمواد والروابط الخاصة بالنوع الاجتماعي في منصة التعلم الإلكتروني التابعة للاتفاقية؛

(د) تمتين التعاون على شؤون النوع الاجتماعي في إطار اتفاقيات ريو لمواءمة الغايات والمؤشرات والأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والسعي الحثيث في تنفيذها إلى تشجيع الجهود المشتركة والعمل المنسق من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين؛

(هـ) تعزيز دور التجمع المعني بالنوع الاجتماعي في إطار الاتفاقية، وربما مواءمته مع وظائف المجموعات الأخرى التي تركز على النوع الاجتماعي ضمن اتفاقيات ريو.

22- وقد قبلت الأمانة والآلية العالمية معظم توصيات التقييم، واضعتين في اعتبارهما أن تنفيذ بعضها سيتطلب موارد إضافية. وأدرجت معظم التوصيات في خطة عمل الأمانة والآلية العالمية للفترة 2025-2028، وترد في الوثائق الرسمية المقدمة من الأمانة إلى الدورة 16 لمؤتمر الأطراف⁽⁶⁾.

دال - تقييم برنامج الأرض من أجل الحياة (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

23- يتألف برنامج الأرض من أجل الحياة التابع للاتفاقية من ثلاثة فروع رئيسية: '1' جائزة الأرض من أجل الحياة، التي تعرض المبادرات التي تشجع أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي؛ '2' مجموعتان من المناصرين: سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض ومعظمهم فنانون أو موسيقيون أو سياسيون/دبلوماسيون كبار؛ '3' أبطال الأرض، وهم شباب معيّنون بصفتهم مدافعين ومحدثين رسميين. وأجري تقييم خارجي مستقل للبرنامج في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، بهدف معرفة فعالية البرنامج والنتائج التي حققتها ونقاط قوته ومواطن ضعفه.

24- وتناول التقييم جميع عناصر البرنامج الثلاثة، غير أنه وُجه تحديداً نحو بحث عنصر الجائزة وتحديد خياراتها الممكنة في المستقبل. وفي هذا السياق، امتنع التقييم عن تقديم توصيات صريحة وحاول بدلاً من ذلك توضيح المزايا والعيوب المحتملة للخيارات المختلفة من أجل مساعدة الأمانة في تنقيح البرنامج وتعزيزه باستخلاص الدروس المستفادة لتطوره في المستقبل. وتمثل السياق الأوسع للتقييم في دعم الصقل العام لأنشطة الاتصال في إطار الاتفاقية، بطرق منها تحسين مساهمة برنامج الأرض من أجل الحياة في الترويج للعلامة التجارية للاتفاقية وتمتينها.

25- وخلص التقييم إلى أن جائزة الأرض من أجل الحياة أصبحت بمرور الوقت أقل جاذبية - بما في ذلك من حيث الدعم الرفيع المستوى والتمويل - بينما ازدادت المنافسة بسبب جوائز أخرى. ولوحظ أن دور الفائزين بجائزة الأرض من أجل الحياة فيما يتعلق بأنشطة الاتصال في إطار الاتفاقية غير واضح، واستنتج أن الموارد اللازمة لاستخدامهم بفعالية أقل من الموارد المخصصة لسفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض وأبطال الأرض. وعرض التقييم بتفصيل إيجابيات وسلبيات خيارين لمستقبل الجائزة: إما إنهاء جائزة الأرض من أجل الحياة وتركيز برنامج الأرض من أجل الحياة على سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض وأبطال الأرض، أو الإبقاء على جائزة الأرض من أجل الحياة وتجديدها. وفيما يتعلق بالخيار

(5) انظر: <https://www.unccd.int/resources/publications/technical-guide-integration-voluntary-guidelines-responsible-governance>

(6) انظر على وجه الخصوص الوثيقة ICCD/COP(16)/17 بشأن إطار سياسات النوع الاجتماعي.

الأخير، عرض التقييم إمكانيات مختلفة، مثل زيادة تركيز الجائزة على موضوع محدد أو فئة محددة (النساء/الشباب، على سبيل المثال)، أو تقديم جائزة مالية، أو إبراز صورة حفل توزيع الجائزة.

26- وفيما يتعلق بنظامي السفراء والأبطال، خلص التقييم إلى أن طبيعة العلاقة مع الاتفاقية مختلفة بالنسبة للسفراء والأبطال. فسفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض خصائص معينة وارتباطهم بالاتفاقية أقل من ارتباط أبطال الأرض بها من حيث اختيار وتنفيذ جدول الأعمال. ويتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بالاتفاقية، في حالة سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض، في اختيار الأشخاص المناسبين: أي الأشخاص ملتزمين والأوفياء لروح الاتفاقية والمستقلين في أدائهم إلى حد ما. أما أبطال الأرض فيتوقعون الدعم من الاتفاقية في توسيع نطاق مشاريعهم وإقامة الشبكات والدعوة والحصول على التمويل وبناء قدراتهم. ويفضل أبطال الأرض الجدد، يجب أن تعيد الاتفاقية التأكيد على ما يمكن أن تقدمه وما تتوقعه. ومن المنطقي توقع إمكانية ارتقاء بعض أبطال الأرض إلى مناصب عليا في الحكومة أو المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية وأدائهم دوراً مستمراً في نصررة الاتفاقية. وإذا افترض استمرار مشاركة أبطال الأرض في العمل المتعلق بالاتفاقية، ينبغي أن يكون الحفاظ على انخراطهم في هذا العمل على المدى الطويل أمراً طبيعياً.

27- وفي سياق متابعة التقييم المستقل، تعكف الأمانة على تعزيز تعاونها مع سفراء النوايا الحسنة وسفراء الأرض الذين أثبتوا أنهم مصدر قوة للاتفاقية بعملهم على زيادة إبراز صورتها ومكانتها. وتدرك الأمانة أيضاً إمكانات حملة أبطال الأرض التي أعيد إطلاقها في أوائل عام 2024. واختيرت الدفعة الثانية من أبطال الأرض، التي أعلن عنها في اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف لعام 2024، من بين أكثر من 800 مشارك من خلال عملية اختيار أقوى وأكثر توازناً من الناحية الجغرافية، واستناداً لأفرادها من دورة للتعريف بالاتفاقية تتسم بقدر أكبر من التنظيم لتسهيل مشاركتهم. وتعكف الأمانة حالياً أيضاً على تجديد جوائز الأرض من أجل الحياة، بهدف تعزيز محور تركيزها وزيادة الحوافز للمشاركة، رهناً بتوافر الموارد.

هاء - الاستعراض المستقل لمعجّل الجدار الأخضر العظيم (شباط/فبراير 2023)

28- مبادرة الجدار الأخضر العظيم هي مبادرة أفريقية تهدف إلى استصلاح الأراضي وإدارتها على نحو مستدام في منطقة الصحراء الكبرى والساحل لمعالجة تدهور الأراضي والفقر، وبالتالي توليد نُهج ودروس يمكن استنساخها في أماكن أخرى. ويشارك في المبادرة أحد عشر بلداً في المنطقة، أنشأت في عام 2010 وكالة أفريقية معنية بالمبادرة (الوكالة) لتنسيق تنفيذها ودعم تعبئة الموارد. وفي عام 2021، تعهدت عدة منظمات ثنائية ومتعددة الأطراف بتقديم ما مجموعه أكثر من 19 مليار دولار أمريكي للمبادرة. وفي الوقت نفسه، أعلن عن إطلاق معجّل الجدار الأخضر العظيم لمساعدة جميع الجهات الفاعلة في المبادرة على تنسيق أنشطتها ورصدها وقياس تأثيرها على نحو أفضل. وأنشئت الوحدة المعنية بالمعجّل في البداية في إطار الاتفاقية في نيسان/أبريل 2021، مع اعتزام نقلها إلى الوكالة في وقت لاحق.

29- وبغية إجراء بحث قائم على الأدلة لتقدّم المعجّل ونجاحه والتحديات الماثلة أمامه والمضي في تحسين خدماته، أُجري في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023 استعراض خارجي مستقل لنتائجه وأدائه حتى الآن. وحدد هذا الاستعراض الأنشطة الرئيسية والمخرجات والتقدم المحرز نحو تحقيق النتائج التي حفزها المعجّل حتى الآن، ونظر في إمكانية وسبل تعزيز هذه النتائج ونقلها إلى جهات تنفيذية أخرى ضمن الجدول الزمني المحدد للمعجّل لأداء مهامه. واقترح الاستعراض مجموعة من الخيارات للمضي قدماً في عمل المعجّل، بدلاً من تقديم نتائج وتوصيات خاصة محددة تحديداً صارماً.

30- واعتبر الاستعراض، استناداً إلى نتائجه، أداء المعجل مرضياً. وأشار إلى ضعف الدعم السياسي المقدم إلى الوكالة، مما أسفر عن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق مجموعة النتائج المعقدة التي يُنتظر من الوكالة أن تساعد في تحقيقها. وبالنظر إلى أن من المتوقع أن تتولى الوكالة مهام المعجل، ذكر الاستعراض أنه حتى لو كان عمل المعجل فعالاً وسديداً، فإن نتائجه لا يمكن أن تستمر في السياق الحالي. ويقدم المعجل مدخلات قيمة ويساهم حالياً في تحقيق مخرجات مرضية، لكن مدى إسهام هذه المدخلات في آثار نهائية تُعم المنطقة المشمولة بالمبادرة يرتبط إلى حد بعيد برغبة الوكالة في اتباع النهج المحسنة وإدماجها في عملياتها على نحو تام وبقدرتها على فعل ذلك.

31- وفيما يتعلق بالخطوات التالية الممكنة، يقدم الاستعراض أربعة سيناريوهات، مع الإشارة إلى عدم خلو أي منها من تحديات، وإلى احتمال ظهور إمكانيات أخرى أو خيارات مختلطة أيضاً في خضم المناقشات التي تلي الاستعراض. وتُبين السيناريوهات درجات مختلفة من نقل عمل المعجل إلى الوكالة ونهجاً لتعديل الوكالة كي تصبح أقدر على أداء المهام المنوطة بها.

32- وعقد اجتماع وزاري بشأن المبادرة يُعيد نشر تقرير الاستعراض. ورحب المشاركون في ذلك الاجتماع بالتقرير والرسائل الواردة فيه، وأعربوا عن آراء متباينة بشأن الخطوات التالية، غير أنهم اتفقوا جميعاً على ضرورة معالجة التحديات التي أظهرها الاستعراض.

33- ونُشر رد إدارة الاتفاقية على الاستعراض في حزيران/يونيه 2024، وأكد أهمية البدء فوراً في مراجعة مؤسسية للوكالة والشروع في استعراض مستقل للمبادرة برمتها خلال الفترة 2021-2024. والتزم المعجل في رد الإدارة بالإجراءات التالية استجابةً للاستعراض المستقل، شريطة توفير الموارد اللازمة:

(أ) تقديم المساعدة إلى الوكالة لإعداد إطار جديد لتعبئة الموارد للفترة 2025-2030؛

(ب) وضع الصيغة النهائية لمنصة الرصد المتعدد الأغراض وبناء القدرات ذات الصلة للوكالة الأفريقية والوكالات الوطنية المعنية بالمبادرة مع إتاحة المنصة وأدوات بناء القدرات لأصحاب المصلحة المعنيين كي يستخدموها بشفافية؛

(ج) وضع استراتيجية لتنمية القدرات/للاستعداد، مع التركيز على '1' التعاون (على المستوى الوطني/عبر الحدود لدعم النهوض بعمل أصحاب المصلحة المتعددين على إقامة تحالفات وطنية أو إقليمية)؛ '2' إدماج أصحاب المصلحة من غير الدول؛ '3' تعبئة الموارد (إرشادات بشأن كيفية كتابة طلب وتقديمه للحصول على التمويل أو الدعم للاستعداد)؛ '4' رصد النتائج/استخدام البيانات؛

(د) تشجيع الشراكات من أجل زيادة التعاون في منطقة الساحل لدمج أصحاب المصلحة الإقليميين من غير الدول في تنفيذ المبادرة، ومن ثم تعزيز الأثر الجماعي ووضع مجموعة من المشاريع.

واو- استقصاء آراء المشاركين: الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه 2022)

34- أُجري استقصاء أثناء الدورة 15 لمؤتمر الأطراف بهدف معرفة الأمور التي سارت على ما يرام في تلك الدورة والمسائل التي يمكن تحسينها للاجتماعات الرسمية المقبلة للاتفاقية. وتضمن الاستقصاء 27 سؤالاً، معظمها أسئلة ذات أجوبة مرجحة (تتراوح بين "أتفق اتفاقاً شديداً" إلى "أختلف اختلافاً شديداً"). وكانت جميع الأسئلة تقريباً مطابقة لأسئلة الاستقصاء الذي أُجري في الدورة 14 لمؤتمر الأطراف، مما سهل مقارنة النتائج والتغييرات من مؤتمر أطراف إلى آخر. وأجري الاستقصاء في شكل استبيان على الإنترنت بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية؛ وأُرسلت الروابط إلى المشاركين المسجلين بالبريد الإلكتروني خلال الأسبوع الثاني من مؤتمر الأطراف. وردّ على الاستقصاء 295 مشاركاً.

35- وكانت نتائج الاستقصاء إيجابية بوجه عام، حيث أعرب ما بين 70 و 80 في المائة من المجيبين عن رضاهم على جميع الأعمال التحضيرية والترتيبات تقريباً. ومنح أكثر من 90 في المائة من المجيبين درجة تقييم عالية للأسئلة المتعلقة بأهمية وفائدة بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف ومقرراته. ومُنحت درجات تقييم عالية أيضاً لعمل الأمانة والآلية العالمية فيما يتعلق بجودة الوثائق الرسمية (84 في المائة)، وتنظيم الجلسات العامة (74 في المائة)، والخدمات المقدمة إلى أفرقة الاتصال (84 في المائة)، ودعم المشاورات الإقليمية (85 في المائة). وأعرب حوالي 80 في المائة من المشاركين عن رضاهم عنوظيفتين السابقتين لانعقاد مؤتمر الأطراف وهما توفير المعلومات العملية والتسجيل.

36- ومقارنةً بالدورة 14 لمؤتمر الأطراف، حصلت الدورة 15 على درجات تقييم أعلى بشأن 12 سؤالاً من أصل 19 سؤالاً مشابهاً. ومع ذلك، حددت نتائج الاستقصاء إمكانية التحسين، لا سيما في المجالات التالية:

(أ) التعاون مع البلد المضيف: من أجل ضمان جودة مناسبة لمرافق الاجتماعات وخدماتها، يمكن وضع قائمة مرجعية أو أداة مماثلة تحدد معايير الأمم المتحدة الدنيا لأمن مكان انعقاد المؤتمرات، وتجهيزات قاعات الاجتماعات، والنقل المحلي، وتنوع الطعام؛

(ب) الترتيبات العملية: أثرت في عملية الاستقصاء تفاصيل العديد من الاحتياجات المتعلقة بمبنى المؤتمر، بما في ذلك توفير أماكن جلوس صغيرة للوفود تُستخدم للعمل وللاجتماعات الثنائية، وتحسين تنظيم عملية توزيع المواد التذكارية، وإنشاء مكتب للأغراض المفقودة.

37- وُجِحت نتائج الاستقصاء في سياق التخطيط والأعمال التحضيرية للدورة 16 لمؤتمر الأطراف، سعياً قدر الإمكان إلى تلبية الاحتياجات التي حُددت. وسيُجرى استقصاء مماثل عند اقتراب نهاية الدورة 16 لمؤتمر الأطراف، بهدف مواصلة وضع الترتيبات اللازمة للدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف.

رابعاً- متابعة التقييمات السابقة التي أُجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

38- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره 10/م أ-15، إلى الأمانة والآلية العالمية استخدام التوصيات المنبثقة من التقييم في إطار التخطيط لأعمالهما وتنفيذها. وبغية متابعة التوصيات على نحو منهجي، تُعد الأمانة و/أو الآلية العالمية رداً من الإدارة بخصوص كل تقييم، يبين الإجراءات المقرر اتخاذها لتنفيذ التوصيات. وتُعلن ردود الإدارة مع تقارير التقييم، وينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تقارير التقييم.

39- ويقدم هذا الفرع لمحة عامة موجزة عن الإجراءات التي أُتخذت بشأن التوصيات المنبثقة من التقييمات التي أُنجزت خلال فترة السنتين 2020-2021. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقييمات في الوثيقة ICCD/COP(15)/11.

1- تقييم مبادرة مكافحة الجفاف (آذار/مارس 2022)

40- في عام 2018، أطلق مؤتمر الأطراف مبادرة لمكافحة الجفاف، بتمويل يصل إلى 1,8 مليون يورو لزيادة الموارد والزخم لعمل الاتفاقية الذي يركز على مكافحة الجفاف. ومع اختتام المبادرة في نهاية عام 2021، صدر تكليف بإجراء تقييم خارجي في كانون الثاني/يناير 2022 يتيح تقييماً مستقلاً شاملاً لنتائجها ويحدد الدروس والتوصيات الرئيسية لتوجيه العمل حالياً ومستقبلاً.

41- وخلص التقييم إلى أن لمبادرة مكافحة الجفاف صلة واضحة باحتياجات البلدان والمناطق المشاركة، وبالجهود الدولية المتعلقة بالتأهب للجفاف. ولمبادرة مكافحة الجفاف أيضاً صلة وثيقة بولاية الاتفاقية وتساعد على زيادة إبراز صورة الاتفاقية والتوعية بتركيزها ودورها في مجال التخفيف من آثار الجفاف وإدارته. وتُحقق هذا التقدير المتزايد لولاية الاتفاقية ودورها جزئياً من خلال تركيز المبادرة القوي على العمل في إطار شراكات، الأمر الذي ساعد بطبيعته على تعزيز التعاون وتحسين الاتساق مع المؤسسات الدولية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الجفاف.

42- وفيما يتعلق بالتوصيات، دعا التقييم إلى تقديم المزيد من الدعم إلى التنسيق المؤسسي والسياسي، وإبراز صورة المشاريع المقبلة على الصعيدين الدولي والوطني، وتحسين التنسيق الداخلي بين الأمانة والآلية العالمية بشأن مسائل مكافحة الجفاف، وتعزيز رقابة مديري المشاريع على ميزانية المشاريع المقبلة، وزيادة الإشراف على الجهود المماثلة التي ستبذلها في المستقبل بلدان متعددة بإنشاء لجان توجيهية أو استشارية لإرشادها.

43- ونُفذ معظم التوصيات: فقد أُبرزت صورة قضايا الجفاف في سياق الاتفاقية عن طريق الفريقين العاملين الحكوميين الدوليين المعنيين بالموضوع، ومن خلال أنشطة الدعوة الحثيثة والتعاون الكثيف مع الشركاء الخبراء. ويوجد تنسيق داخلي راسخ في إطار الاتفاقية بين العمل المتعلق بالسياسات (الأمانة) والدعم على المستوى القطري (الآلية العالمية)، وتُعد مشاركة الاتفاقية في التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف مثلاً على تعزيز التنسيق السياسي وإبراز قضايا مكافحة الجفاف على جميع المستويات وإشراك الخبراء في العمل المتعلق بمكافحة الجفاف في إطار الاتفاقية.

2- التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين في إطار الاتفاقية (أيار/مايو 2021)

44- في إطار خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي وُضعت في سياق الاتفاقية وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نفذت الأمانة والآلية العالمية عدة تدابير ومبادرات لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملياتهما وأدائهما. وركزتا في الفترة 2020-2021 على تقييم مدى كفاية قدرتهما وسياساتهما وممارساتهما الداخلية لدعم إدماج المساواة بين الجنسين في أنشطتهما. وفي إطار هذه العملية، أُجري تدقيق للمساواة بين الجنسين وفقاً لمنهجية التدقيق التشاركي للمساواة بين الجنسين التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وأبلغ جميع موظفي الاتفاقية بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالتدقيق وطلب إليهم أن يساهموا فيها من خلال ملء الاستبيانات الخاصة بكل وحدة، أو من خلال رسائل سرية خاصة، إذا فضلوا ذلك.

45- وتشير نتائج التدقيق في المساواة بين الجنسين إلى أن الأمانة والآلية العالمية استوفيتا معظم الشروط الرئيسية لمراعاة منظور النوع الاجتماعي أو هما بصدد استيفائهما. وتستخدمان بنشاط ما يتيح منظومة الأمم المتحدة من دعم وآليات وممارسات، فضلاً عما يتيح الشركاء ذوو القدرة، من أجل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملهما. وقد أُحرز تقدم جيد في تخطيط ووضع وتنفيذ سياسات ومنتجات وخدمات تراعي منظور النوع الاجتماعي لأغراض خارجية وداخلية على السواء. ويبين التقييم أن الثقافة التنظيمية تراعي منظور النوع الاجتماعي، وأن إدارة وسياسات الموارد البشرية تراعيه أيضاً، وأن التكافؤ بين الجنسين قد تحقق في هيكل موظفي الاتفاقية.

46- وعلى الرغم من أن معظم النتائج إيجابية، أظهر التدقيق في المساواة بين الجنسين أيضاً الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق بتتبع الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء قدرات الموظفين في الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. واستجابة لذلك، شارك بعض موظفي الاتفاقية في تدريب قدمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على هذه الميزنة، ومع ذلك يلزم بذل مزيد من الجهد في هذا المجال.

3- التقييم الثاني لمبادرة تشانغون (نيسان/أبريل 2021)

47- تركز مبادرة تشانغون التي تمولها جمهورية كوريا منذ عام 2011 على توطيد الشراكات وتيسير المشورة وأوجه التآزر في مجال العلوم، فضلاً عن تعزيز تقاسم المعارف والتعبئة العامة لدعم تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي وإدماجه في سياسات وعمليات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على الصعيدين الوطني والدولي. وشمل تقييمها الثاني الفترة 2016-2020.

48- وخلص التقييم إلى أن مبادرة تشانغون قد حفزت ظهور الاتفاقيات والاعتراف بها وتشبيتها باعتبارها مؤسسة عالمية رائدة تعمل على التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف، ومكنتها من دعم غالبية البلدان الشريكة لها في صياغة النهج، ومن دعمها على نحو متزايد في وضع السياسات، للمضي قدماً في تحييد أثر تدهور الأراضي. وقد أدت دوراً حيوياً في تمكين الاتفاقيات من الاقتراب أكثر من الميدان والاستجابة للاحتياجات الملحة للبلدان الشريكة، وساعدت على تيسير مساهمات الاتفاقيات في المعارف العلمية الرئيسية ونشر واستخدام هذه المعارف من خلال إدارة المعارف وبناء القدرات. وأوصى التقييم بمواصلة مبادرة تشانغون مع التركيز على '1' الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على المستويين القطري والإقليمي؛ و'2' العمليات الأساسية لتوليد/نشر المعارف وبناء القدرات التي ستكون ضرورية لإنجاح هذه الأنشطة والترويج لها.

49- وأقر التقييم بالتأخير وعدم الاتساق في إنفاق التمويل في إطار مبادرة تشانغون، وأوصى بأن تتولى الأمانة '1' تحسين تحليلها لتوافر الموارد البشرية في التخطيط للمساهمات التي تقدّم في المستقبل؛ و'2' إجراء استعراض مفصل لأرصدة مبادرة تشانغون التي لم تُنفق. وقبلت الأمانة والآلية العالمية التوصيات وشرعتها في اتخاذ التدابير ذات الصلة. وبحلول حزيران/يونيه 2024، أنجز معظم ما كان متأخراً عن مواعده، واستؤنف تنفيذ الأنشطة المخطط لها وفق الجدول الزمني المحدد.

4- تعزيز إشراك قطاع الأعمال (كانون الثاني/يناير 2021)

50- كلف مكتب التقييم بإجراء دراسة عن إشراك قطاع الأعمال في إطار الاتفاقيات في الفترة 2020-2021، تشمل تقييم مشاركة هذا القطاع والاستناد إلى نتائج هذا التقييم لوضع عناصر استراتيجية جديدة لإشراكه. وأقر التقييم بالأدوار المتنوعة لقطاع الأعمال في النهوض بأهداف الاتفاقيات، والحاجة إلى مواصلة تطوير وصقل نهج الاتفاقيات في إشراكه. ومن بين نتائج التقييم '1' وجود تصور عام بشأن عدم تطابق الأولويات القطرية للاتفاقيات (مثل الأهداف المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي) ومصالح قطاع الأعمال؛ '2' تعقد الطرائق التشغيلية للاتفاقيات ومتطلباتها بوصفها هيئة تعاقدية حكومية دولية من وجهة نظر القطاع الخاص؛ '3' وجود عوامل تحول دون إقامة شراكات مع قطاع الأعمال من بينها محدودية موظفي الاتفاقيات ومواردها الأخرى.

51- وأوصى التقييم بأن تضع الأمانة والآلية العالمية رؤية طويلة الأجل لإشراك قطاع الأعمال في العمل مع الاتفاقيات، بتحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية الرئيسية، والنتائج المتوقعة، وما يرتبط بذلك من طرائق التعاون. وتضمنت التوصيات أيضاً العديد من المقترحات التفصيلية لتشجيع إشراك القطاع الخاص، مثل إنشاء منصة لقطاع الأعمال للتعاون والحصول على المعلومات وتوفيرها، وتجديد الاتصالات التي تستهدف قطاع الأعمال، وتحسين إدارة المعارف بشأن إشراكه من خلال التتبع المنهجي للموارد والنتائج ذات الصلة.

52- وأشارت الأمانة والآلية العالمية، في رد إدارتيهما على التقييم، إلى أنهما كانتا تفضلان إجراء تحليل أعمق لمختلف النتائج ونقاط القوة ومواطن الضعف، كي يتاح لهما أساس أمتن وأدق للنظر في

الأنشطة المقبلة. ومع ذلك، أعربت عن تأييدهما لما ورد في تقرير التقييم من تشديد على أهمية إشراك القطاع الخاص في عمل الاتفاقية، على نحو يفرضي إلى تغيير واسع النطاق في سلوك الشركات وإلى التقدم في منع تدهور الأراضي فضلاً عن استصلاح الأراضي المتدهورة بالفعل.

53- وأطلقت استراتيجية الاتفاقية بشأن القطاع الخاص في الدورة 15 لمؤتمر الأطراف. وتشمل الاستراتيجية معظم النقاط الواردة في التقييم، وتتجاوزها عموماً فتتعمق في تشجيع القطاع الخاص على الانتقال إلى ممارسات إنتاجية مستدامة. وتحدد الاستراتيجية هدفاً واضحاً - هو استصلاح 1,5 مليار هكتار من الأراضي المتدهورة في أفق عام 2030 - مع التركيز على تيسير الاستثمارات والتكنولوجيا من أجل الإنتاج المستدام وتشجيع توسيع سلاسل القيمة للاستهلاك المستدام. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن العمل المضطلع به مؤخراً في إطار الاتفاقية بشأن إشراك القطاع الخاص في الوثيقة ICCD/COP(16)/13.

5- تقييم الدعم الذي تقدمه الاتفاقية لوضع المشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير 2021)

54- وُضع برنامج الآلية العالمية للمشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد أثر تدهور الأراضي (المشاريع والبرامج التحويلية) في عام 2018 لتقديم الدعم في مرحلة مبكرة إلى البلدان والمناطق التي تسعى إلى الحصول على استثمارات لمشاريع تحديد أثر تدهور الأراضي. وأجري تقييم تكويني مستقل لمعرفة أداء المشاريع والبرامج التحويلية حتى الآن ولتوجيه الأنشطة المقبلة.

55- وخلص التقييم إلى أن اتباع نهج قطري في المشاريع والبرامج التحويلية جعلها وثيقة الصلة بالاحتياجات والأولويات القطرية/الإقليمية ومتسقة مع السياسات والأنشطة التي تنفذها البلدان والمناطق المعنية. ورئي أن المشاريع والبرامج التحويلية تسير في مسار تحقيق نتائجها المتوقعة في المدى القصير، حيث تستند هذه الجهود حالياً إلى موارد مالية كافية وفريق معني بها يحظى بتقدير كبير. ولوحظت بعض أوجه القصور بسبب إجراءات التخطيط والموافقة الداخلية الصارمة نسبياً. ومع ذلك، أثنى جميع ممثلي البلدان والشركاء الذين شاركوا في تقييم المشاريع والبرامج التحويلية على كفاءة الدعم وفعاليتها واستجابته. ولضمان استدامة نتائج المشاريع والبرامج التحويلية، سلط الشركاء في المشروع الذين شاركوا في التقييم الضوء على أهمية استمرار مشاركة الآلية العالمية في المشاريع أثناء تنفيذها الفعلي.

56- وأوصى تقييم المشاريع والبرامج التحويلية بأن تحدد الآلية العالمية خيارات الاستمرار في مد يد العون في المشاريع أثناء التنفيذ من أجل بناء وتبادل المعارف بشأن واقع إجراءات تحديد أثر تدهور الأراضي والتحديات العملية التي تواجهها، ووضع استراتيجية رصد أوسع نطاقاً وأطول أجلاً تركز على قياس تأثير ومساهمة المشاريع والبرامج التحويلية على المدى الطويل. واقترح أيضاً أن تصوغ الآلية العالمية "إعلانات" أوضح عن دور تحديد أثر تدهور الأراضي في التصدي لتغير المناخ من أجل تزويد المشاريع المحتملة بمواد يمكن أن تدعم الحصول على التمويل المناخي. وعلاوة على ذلك، أوصى باستعراض وإصلاح عمليات الإدارة المالية وعمليات الموافقة التي تبين أنها غير فعالة.

57- وقد قُبلت جميع توصيات التقييم إما كلياً أو جزئياً، وأثر تنفيذ التدابير ذات الصلة على التخطيط للشراكة من أجل إعداد المشاريع. وفيما يتعلق بتحسين إدارة المشاريع وتنظيمها، وضعت الأمانة والآلية العالمية في السنوات الماضية عدة إجراءات تشغيل موحدة، يستهدف بعضها مباشرة طرائق الشراكة من أجل إعداد المشاريع، أدت إلى تبسيط وتسريع العمليات الإدارية وعمليات الموافقة الداخلية.

6- تقييم مكتب الاتصال في نيويورك (حزيران/يونيه 2020)

58- خضع مكتب الاتصال الخاص بالاتفاقية في نيويورك لتقييم تنظيمي بسيط في عام 2020، تناول أدائه وإنجازاته ونظر في '1' الدافع التنظيمي؛ و'2' القدرات التنظيمية؛ و'3' البيئة المواتية، باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر على الأداء. وتشير نتائج التقييم إلى أن مكتب الاتصال قد حقق عموماً الأهداف الموضوعية له، وأنه يمكن أن يكون فعالاً بوجه خاص عندما يروج لموضوع ذي صلة مباشرة بعملية مركزية في نيويورك (مثل ربط تحديد أثر تدهور الأراضي بأهداف التنمية المستدامة)؛ و/أو يدعو إلى موضوع جديد أو يتبوأ مكانة خاصة على رأس جدول الأعمال السياسي، أو يستوجب اهتماماً/موافقة خارج دائرة الاتفاقية. ولما كان مكتب الاتصال صغيراً، أشار التقييم إلى أن من المفيد لتحقيق نتائج ملموسة أن يركز المكتب على الأنشطة التي يرجح أن تحقق أفضل النتائج للاتفاقية من دون تبديد موارده الشحيحة. ويمكن أن يساعد تحسين التنسيق والتكامل بين أنشطة مكتب الاتصال وأنشطة الأمانة التي تتخذ من بون مقراً لها في تحديد الأنشطة التي سيركز عليها مكتب الاتصال وتزويده بقاعدة معارف تقنية أوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بالموارد، خلص التقييم إلى وجود حاجة ماسة إلى تحديث المعدات المكتبية لمكتب الاتصال.

59- واستناداً إلى النتائج وتحليلها، يوصي التقييم بأن يصوغ مكتب الاتصال لكل فترة سنتين برنامج عمل (داخلياً) موجزاً مستمداً مباشرة من برنامج العمل المؤسسي للأمانة يحدد أهدافه وأنشطته الرئيسية ويعزز نهجه في بناء الشراكات مع منظمات مختارة مقرها نيويورك أو واشنطن. وتوصى الأمانة بمواصلة تحسين تبادل المعلومات بانتظام بين مكتب الاتصال والوحدات التي تتخذ من بون مقراً لها وضمان تناسب موارده مع عبء عمله.

60- ومنذ إجراء التقييم، ازدادت مشاركة ودور مكتب الاتصال (عبر الإنترنت) في الأعمال الروتينية اليومية للأمانة زيادة كبيرة، يسرتها الزيادة الإجمالية في استخدام الاتصالات الرقمية في أعقاب جائحة كوفيد-19. ولا يزال تنفيذ التوصيات الأخرى جارياً، لا سيما بسبب التغييرات الأخيرة في موظفي مكتب الاتصال وإعادة تنظيم العديد من مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك.

خامساً- مكتب التقييم: برنامج العمل للفترة 2025-2026

61- كما عُرض في الفرع الثاني، حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن المراجعة الداخلية للاتفاقية للفترة 2020-2022 جانبين يحتاجان إلى مزيد من العمل في مكتب التقييم: '1' ينبغي أن تكون لدى الاتفاقية سياسة تقييم شاملة لتوجيه وتوحيد جميع مراحل اختيار التقييمات وتخطيطها وإجرائها؛ '2' ينبغي أن تُسجَل متابعة التقييمات المنجزة وتُترجم على النحو الواجب إلى تعلم منهجي في إطار المؤسسة⁽⁷⁾. وسيستلزم تنفيذ هذه التوصية مواصلة تطوير وتحديث ما تتبعه الاتفاقية حالياً من نهج وأدوات للتحليل، وسيكون عنصراً محورياً في برنامج عمل مكتب التقييم للفترة 2025-2026.

62- وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر إجراء تقييمين خلال فترة السنتين للأنشطة الممولة من التبرعات: تقييم مبادرة غابة السلام والتقييم النهائي للأنشطة الممولة من خلال الاتفاق المتعلق بالمساهمات المبرم مع كندا الذي ينتهي بنهاية عام 2025.

(7) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية 036/2023 عن الاتفاقية متاح في: <https://oios.un.org/audit-reports>.

63- ويمكن تعديل برنامج عمل مكتب التقييم في ضوء المهام الأخرى، أو في ضوء مزيد من التقييمات تدعو الحاجة إليها ويقررها مؤتمر الأطراف. وستغطي التقييمات المتعلقة بالأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية من الميزانية الخاصة بكل نشاط.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

64- تعرض هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت منذ الدورة 15 لمؤتمر الأطراف، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية لتنفيذ التوصيات المنبثقة من التقييمات السابقة.

65- وتعرض هذه الوثيقة أيضاً الخطة المؤقتة للتقييمات التي ستنفذ خلال فترة السنتين المقبلة. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في القيام بما يلي:

(أ) أن يحيط علماً ببرنامج العمل المقترح لمكتب التقييم؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة تقريراً عن نتائج التقييمات التي ستجرى في الفترة 2025-2026 وعن الإجراءات المتخذة لتنفيذ ما لم يُنفذ بعد من التوصيات المنبثقة من التقييمات السابقة.